الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية بشأن نتيجة المفاوضات ، وكذلك بشأن الخطوات المحتمل اتخاذها في المستقبل في ميدان تغير المناخ ؛

١٩ ـ تدعو المنظمات غير الحكومية ذات الصلة إلى تقديم مساهمات إلى عملية التفاوض ، حسب الاقتضاء ، على أساس أن هذه المنظمات لن يكون لها أي دور تفاوضي أثناء العملية ، ومع مراعاة المقرر ١/١ بشأن مشاركة المنظمات غير الحكومية ، الذي اتخذته اللجنة التحضيرية التابعة لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في دورتها الأولى[٨١] ؛

٢٠ ـ تقرر أن تمول عملية التفاوض بواسطة الموارد الحالية لميزانية الأمم المتحدة ، دون أن يؤثر ذلك تأثيراً سلبياً على أنشطتها المبرمجة ، وبواسطة التبرعات المقدمة إلى صندوق استئماني ينشأ لهذا الغرض خصيصاً طوال الفترة التي تستغرقها المفاوضات ، ويديره رئيس الأمانة المخصصة تحت سلطة الأمين العام للأمم المتحدة ؛

٢١ ـ تدعو المنظمة العالمية للأرصاد الجوية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والهيئات الأخرى ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة ، بما فيها الهيئات العاملة في مجال التنمية ، إلى تقديم المساهمات المناسبة إلى عملية التفاوض بما في ذلك تمويلها ؛

٢٢ ـ تدعو الحكومات ومنظمات التكامل الاقتصادي الإقليمية وسائر المنظمات المهتمة إلى المساهمة بسخاء في الصندوق الاستئماني ؛

٢٣ ـ تطلب إلى رئيس الأمانة المخصصة أن يعد مشروع نظام داخلي لكي تنظر فيه لجنة التفاوض الحكومية الدولية في دورتها الأولى ؛

٢٤ ـ تطلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والأربعين تقريراً بشأن التقدم المحرز في المفاوضات ؛

٢٥ ـ تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السادسة والأربعين بنداً بعنوان « حماية المناخ العالمي لمنفعة أجيال البشرية الحالية والمقبلة » .

الجلسة العامة ٧١
٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠

٤٥/٢١٣ ـ التعاون الدولي من أجل القضاء على الفقر في البلدان النامية

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قراريها ٤٣/١٩٥ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ و ٤٤/٢١٢ المؤرخ في ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٩ ، وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٨٨/٤٧ المؤرخ في ٢٧ أيار/مايو ١٩٨٨ ، وقرار لجنة حقوق الإنسان ١٠/١٩٨٩ المؤرخ في ٢ آذار/مارس ١٩٨٩ بشأن الفقر المدقع[٨٥] ،

وإذ تشير أيضاً إلى الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي ، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية ، الوارد في مرفق قرارها د إ ـ ٣/١٨ المؤرخ في ١ أيار/مايو ١٩٩٠ ، والاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع ، الواردة في مرفق قرارها ٤٥/١٩٩ المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ ، علاوة على إعلان باريس الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نمواً[١٥] ،

وإذ تدرك نشوء توافق واسع في الآراء بشأن الاستراتيجيات الواجب اتباعها لتحقيق هدف القضاء على الفقر ،

وإذ تدرك أيضاً حدة مشاكل الفقر في البلدان النامية ،

توافق على أن القضاء على الفقر في البلدان النامية هدف ذو أولوية عليا ، ومن ثم تحث الأجهزة والمنظمات والهيئات ذات الصلة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة على أن تقوم على الفور ، في إطار برامجها وأنشطتها على جميع الصعد ، بصياغة وتنفيذ التدابير والإجراءات اللازمة للقضاء على هذه المشكلة المؤلمة .

الجلسة العامة ٧١
٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠

٤٥/٢١٤ ـ أزمة الديون الدولية والتنمية : تعزيز التعاون الدولي على إيجاد حل دائم لمشاكل الديون الخارجية للبلدان النامية

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قراراتها ٤١/٢٠٢ المؤرخ في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ ، و ٤٢/١٩٨ المؤرخ في ١١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧ ، و ٤٣/١٩٨ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ، و ٤٤/٢٠٥ المؤرخ في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ ،

وإذ تشير أيضاً إلى الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي ، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية ، الوارد في مرفق قرارها د إ ـ ٣/١٨ المؤرخ في ١ أيار/مايو ١٩٩٠ ، والاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع ، الواردة في مرفق قرارها ٤٥/١٩٩ المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ ، وإذ تحيط علماً ببرنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نمواً ، الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نمواً في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠[١٥] ،

---

(٨٥) انظر : الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ١٩٨٩ ، الملحق رقم ٢ (E/1989/20) ، الفصل الثاني ، الفرع ألف .

وإذ تشير كذلك إلى قرارات مجلس التجارة والتنمية ١٦٥ (د إ ـ ٩) المؤرخ في ١١ آذار/مارس ١٩٧٨[٤٦] ، و ٢٢٢ (د ـ ٢١) المؤرخ في ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠[٨٦] ، و ٣٥٨ (د ـ ٣٥) المؤرخ في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨[٨٧] ، و ٣٧٥ (د ـ ٣٦) المؤرخ في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩[٥٨] ، وإذ تحيط علماً بقرار المجلس ٣٨٨ (د ـ ٣٧) المؤرخ في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠[٥٩] ،

وإذ تسلّم بأنه بالنسبة للعديد من البلدان النامية المدينة لا يمكن إيجاد حل مبكر ودائم لمشاكل الديون الخارجية بغير أمور منها إحداث تخفيض كبير في رصيد الدين وخدمته ، وترحب ، في ذلك السياق ، باستعداد عدة بلدان دائنة لتخفيض و/أو شطب رصيد أو خدمة الديون الرسمية الثنائية المستحقة على العديد من البلدان النامية ،

وإذ تؤكد أن من الضروري للبلدان النامية المدينة مواصلة وتكثيف جهودها الرامية إلى زيادة المدخرات والاستثمارات ، وتخفيض التضخم وزيادة الكفاءة ، آخذة في اعتبارها خصائصها الفردية الذاتية وضعف الطبقات الفقيرة من سكانها ،

وإذ تؤكد أن تدابير تخفيض الديون يلزم أن تكون مصحوبة أيضاً بجهود حثيثة ترمي إلى تحسين البيئة الاقتصادية الدولية من أجل تيسير تنشيط النمو والتنمية في البلدان النامية ،

وإذ تلاحظ مع التقدير التطورات الأخيرة في استراتيجية الديون الآخذة في التطور ،

وإذ تلاحظ أيضاً المقترحات المقدمة من البلدان النامية والمنظمات الإقليمية ، بما في ذلك منظمة الوحدة الافريقية والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ،

وإذ تؤكد الحاجة الملحة إلى تنفيذ المبادرات والتدابير الرامية إلى تخفيض رصيد وخدمة الديون الخارجية تنفيذاً سريعاً واسع النطاق ، وإلى تخفيف عبء الدين ،

وإذ يقلقها تقلص تدفق الموارد المالية إلى البلدان النامية لأغراض التنمية ، والنقل الصافي الضخم للموارد من العديد من تلك البلدان ، مما يحرمها من الموارد التي هي في مسيس الحاجة إليها لتحقيق النمو والتنمية ،

واقتناعاً منها بأن إيجاد حل دائم لمشكلة الديون التي تواجه البلدان النامية مازال يقتضي المشاركة والتعاون الكاملين من قِبَل حكومات البلدان الدائنة والمدينة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف والمصارف الخاصة ،

وإذ تشدد على الحاجة إلى التنفيذ العاجل والكامل للالتزامات والسياسات الواردة في الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي ، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية ، ولاسيما الالتزامات والسياسات المتصلة بمشكلة الديون الخارجية ، وكذلك تنفيذ الأحكام ذات الصلة من الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع ، ومن برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نمواً ،

وإذ تسلّم بالحاجة إلى مواصلة جميع الأطراف المعنية بذل جهودها لحل أزمة الديون الحادة ومنع انتشارها والحيلولة دون تفاقمها ،

وإذ تسلّم أيضاً بدور المؤسسات المالية المتعددة الأطراف في معالجة مشاكل الديون التي تواجه البلدان النامية والحاجة إلى صون المركز الرفيع لهذه المؤسسات في الأسواق المالية ،

١ ـ تعرب عن تقديرها للأمين العام لجهوده الرامية إلى تعزيز التفاهم فيما بين البلدان المدينة والبلدان الدائنة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف بغية الإسهام في إيجاد حل لمشاكل الديون الخارجية التي تواجه البلدان النامية ، وتشدد ، في هذا الصدد ، على الحاجة إلى مواصلة جهوده ؛

٢ ـ تحيط علماً مع الاهتمام بتقرير الأمين العام[٨٨] ، وتقرير ممثله الشخصي لشؤون الديون[٨٩] ، فضلاً عن البيان الاستهلالي الذي أدلى به في اللجنة الثانية كل من الأمين العام في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠[٩٠] ، وممثله الشخصي في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠[٩١] ؛

٣ ـ تقر المبادرات والتدابير المتخذة مؤخراً في سياق استراتيجية الديون الآخذة في التطور بغية المساهمة في إيجاد حل لمشاكل الديون ؛

٤ ـ تقر أيضاً شتى المقترحات المقدمة من البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو من أجل إيجاد حل دائم لمشاكل الديون الخارجية ، وتوجه انتباه المجتمع الدولي إلى تلك المقترحات ؛

٥ ـ ترحب باستعداد عدة بلدان دائنة لتخفيض و/أو شطب رصيد وخدمة ديون الكثير من البلدان النامية ؛

---

(٨٦) انظر : الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الخامسة والثلاثون ، الملحق رقم ١٥ (A/35/15) ، المجلد الثاني ، المرفق الأول .

(٨٧) المرجع نفسه ، الدورة الثالثة والأربعون ، الملحق رقم ١٥ (A/43/15) ، المجلد الثاني ، الفرع الثاني ـ ألف .

(٨٨) A/45/656 .

(٨٩) A/45/380 و Corr.1 ، المرفق .

(٩٠) انظر : الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الخامسة والأربعون ، اللجنة الثانية ، الجلسة ٢٦ ، والتصويب .

(٩١) المرجع نفسه ، الجلسة ٢٠ ، والتصويب .

٦ ـ تؤكد الحاجة الملحة إلى تنفيذ المبادرات الأخيرة وتعزيزها على أوسع نطاق وبأسرع ما يمكن واتخاذها أساساً للتطوير ؛

٧ ـ تسلِّم بأن المديونية الخارجية لكثير من البلدان النامية تعوق نموها الاقتصادي وتنميتها ، مما يشكل تهديداً لاستقرارها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ؛

٨ ـ تؤكد ، لذلك ، الحاجة إلى مواصلة العمل عن طريق الحوار وتقاسم المسؤولية ، خلال السنوات الأولى للعقد الحالي ، على إيجاد حل لمشكلة ديون البلدان النامية دائم وعادل ومتفق عليه بصورة متبادلة وموجّه نحو النمو والتنمية ، مع مراعاة ظروفها الخاصة ، بما في ذلك البلدان التي تكون ديونها مستحقة أساساً لدائنين رسميين أو لمؤسسات متعددة الأطراف ؛

٩ ـ تدرك أن النمو الاقتصادي والتنمية للبلدان النامية أساسيان لتوليد الموارد اللازمة لتمكينها من خدمة ديونها ؛

١٠ ـ تدرك أيضاً أن هناك ترابطاً وثيقاً بين مشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية والبيئة الاقتصادية العالمية ، التي تحتاج إلى تحسين بصورة ملحوظة عن طريق اعتماد جميع البلدان ، وفقاً لقدرة كل منها وتأثيره على الاقتصاد العالمي ، لخليط مناسب من السياسات المالية والنقدية والتجارية ؛

١١ ـ تدرك كذلك أنه ينبغي للبلدان المدينة مواصلة بذل جهودها لتحقيق الكفاءة والعودة إلى طريق النمو المطرد باتباع سياسات اقتصادية وطنية ملائمة ؛

١٢ ـ تحيط علماً بالجهود الجاري بذلها للتصدي لمشاكل المديونية التي تواجه أقل البلدان نمواً ، وتؤكد الحاجة إلى تكثيف هذه الجهود للتوصل إلى حل فعّال لمشكلة المديونية الخارجية لتلك البلدان ؛

١٣ ـ ترحب بالخطوات المتخذة لإعفاء البلدان ذات الدخل المنخفض من ديون المساعدة الإنمائية الرسمية أو تخفيضها ، وتحث على اتخاذ المزيد من الإجراءات المناسبة في هذا الشأن ولاسيما في البلدان الواقعة في افريقيا ؛

١٤ ـ تؤكد أنه ينبغي تنفيذ تدابير لتخفيض رصيد وخدمة الديون الرسمية ، مع مراعاة الحاجة إلى استفادة البلدان المدينة من تدفقات مالية جديدة متزايدة ، وبوجه خاص من المساعدة الإنمائية الرسمية ؛

١٥ ـ تدعو المؤسسات المالية المتعددة الأطراف إلى مواصلة تقديم الدعم لخطط تخفيض الديون وخدمة الديون ، مع التحلي بالمرونة اللازمة في إطار مبادئها التوجيهية المستقرة ، وتحث على إيلاء الاهتمام الجاد لمواصلة العمل على حل موجه نحو النمو لمشاكل البلدان النامية التي تعاني مشاكل خطيرة في خدمة الديون ، بما في ذلك البلدان التي تكون ديونها مستحقة أساساً لدائنين رسميين أو لمؤسسات مالية متعددة الأطراف ؛

١٦ ـ تسلِّم بأن زيادة التعاون بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وغيرهما من المؤسسات المالية المتعددة الأطراف محل ترحيب ، ولكن لا ينبغي أن يؤدي إلى شروط مزدوجة ؛

١٧ ـ تؤكد الحاجة إلى توفير موارد ميسّرة وفيرة إلى البلدان النامية ، بغية تعزيز انتعاش النمو الاقتصادي والتنمية المطردة ، وتشدد ، في هذا الصدد ، على وجوب أن تنفذ البلدان المتقدمة النمو تعهداتها بتحقيق الهدف الدولي المتفق عليه وهو تخصيص ٧ر٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية ، وكذلك الأهداف المتفق عليها التي تقررت في مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نمواً ؛

١٨ ـ تسلِّم بأن إيجاد حل دائم لمشكلة الديون ، ينطوي ، في جملة أمور ، على تحسن ملموس في إمكانية وصول منتجات البلدان النامية إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو وفي معدلات تبادلها التجاري ، فضلاً عن تنويع صادراتها ، وتؤكد من جديد ، في هذا السياق ، الحاجة الملحة إلى التوصل إلى نتيجة متوازنة وناجحة لجولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف بحيث تسفر عن تحرير وتوسيع التجارة العالمية لما فيه فائدة جميع البلدان ، ولاسيما البلدان النامية ؛

١٩ ـ تحث المؤسسات المالية المتعددة الأطراف والبلدان المانحة على اتخاذ تدابير ملائمة لتقديم المساعدة الفعّالة إلى البلدان النامية التي تضررت من الحالة بين العراق والكويت ؛ وعلى وجه الخصوص ، فإن المؤسسات المالية المتعددة الأطراف مدعوة إلى الاستجابة فوراً وبمرونة وبموارد وفيره للاحتياجات الناشئة عن الحالة الراهنة ، والقيام بدور حفّاز في حشد مساعدة إضافية ؛

٢٠ ـ تسلِّم بأن المديونية الخارجية لبعض البلدان الأخرى التي تعاني مشاكل خطيرة في خدمة الديون تثير أيضاً قلقاً بالغاً ، وتدعو كل من يعنيهم الأمر إلى أن يأخذوا في الحسبان ، حسب الاقتضاء ، أحكام هذا القرار لدى معالجة تلك المشاكل والعمل على التوصل إلى حل مبكر ، موجه نحو النمو ، لمشاكل الديون الخارجية ؛

٢١ ـ تحيط علماً مع التقدير بالجهود المفيدة جداً التي يبذلها الممثل الشخصي للأمين العام لشؤون الديون في إعداد تحليل واسع النطاق وفي إعداد توصيات ، وتشجّع الحكومات ، في هذا السياق ، على إيلائها الاعتبار الملائم ، بوصفها دفعة جديدة نحو زيادة تفهم الجوانب المختلفة لمشكلة الديون ؛

٢٢ ـ تطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والأربعين عن تنفيذ هذا القرار.

الجلسة العامة ٧١
٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠

٤٥/٢١٥ ـ مؤتمر الأمم المتحدة لإعلان التبرعات للأنشطة الإنمائية

إن الجمعية العامة،

إذ تعيد تأكيد أهمية مؤتمر الأمم المتحدة لإعلان التبرعات للأنشطة الإنمائية،

وإذ تحيط علماً بتقرير الأمين العام عن الترتيبات الإدارية المقبلة للمؤتمر[٩٢]،

وإذ تشير إلى قرارها ٤٤/٢٠٨ المؤرخ في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ وإذ تحيط علماً بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٠/٨٠ المؤرخ في ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٠،

١ ـ تقرر أنه ينبغي أن يظل مؤتمر الأمم المتحدة لإعلان التبرعات للأنشطة الإنمائية الفرصة الرئيسية للدول الأعضاء وغيرها لإعلان تبرعاتها لأنشطة الأمم المتحدة الإنمائية، وأنه ينبغي أن يظل يعقد في مطلع تشرين الثاني/نوفمبر، وأن يبقى شكله الأساسي على حاله دون تغيير؛

٢ ـ تقرر أيضاً:

(أ) أن يقتصر المؤتمر على جلستي عمل اثنتين؛

(ب) أن يظل الأمين العام هو الذي يفتتح المؤتمر؛

(ج) أن يزداد استخدام التبرعات المكتوبة، وأن تتاح للوفود فرصة الإعلان عن تبرعاتها كتابة قبل انعقاد المؤتمر، وأن يعمم إعلان التبرعات هذا أثناء المؤتمر؛

(د) أن تحدد مدة الكلمات التي يدلي بها المشتركون في المؤتمر، كقاعدة عامة، بخمس دقائق لكل كلمة؛

(هـ) أن توضع قائمة متكلمين بأسماء الدول الأعضاء وغيرها من الراغبين في الكلام، وألا يدلى بأي بيان آخر سوى بيان استهلالي وختامي يدلي بهما رئيس المؤتمر، إن أراد، وبيانات ختامية قصيرة يدلي بها الرؤساء التنفيذيون لبرامج وصناديق الأمم المتحدة أو ممثلوهم؛

(و) أن تعلن الوفود التي ليست في مركز يتيح لها الجزم بما ستقدمه من تبرعات عن تبرعاتها في أقرب فرصة ممكنة؛

(ز) أن يُستعاض عن اعتماد وتوقيع الوثيقة الختامية للمؤتمر باعتماد تقرير إجرائي للمؤتمر؛

٣ ـ تحث الدول الأعضاء على النظر في زيادة تبرعاتها المالية لأنشطة الأمم المتحدة الإنمائية.

الجلسة العامة ٧١
٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠

٤٥/٢١٦ ـ السكان والتنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٤٤/٢١٠ المؤرخ في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، الذي طلبت فيه إلى المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان أن تقوم، بصفة خاصة، بدراسة الآثار المترتبة في البرامج السكانية على إعلان امستردام بشأن توفير حياة أفضل للأجيال المقبلة الذي اعتمده المحفل الدولي المعني بالسكان في القرن الحادي والعشرين، المعقود في امستردام في الفترة من ٦ إلى ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩[٩٣]، وزيادة تحليل الاحتياجات من الموارد اللازمة للمساعدة الدولية في مجال السكان، وأن تقدم تقريراً عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والأربعين، وذلك عن طريق مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمجلس الاقتصادي والاجتماعي،

وإذ تحيط علماً بمقرر مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٩٠/٣٥ المؤرخ في ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٠ بشأن صندوق الأمم المتحدة للسكان[٩٤]،

وإذ تحيط علماً أيضاً بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٠/٨٢ المؤرخ في ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٠،

وإذ تلاحظ أن تقرير صندوق الأمم المتحدة للسكان المعنون « حالة السكان في العالم، ١٩٩٠ » أكد أن نمو السكان وتوزيعهم مرتبطان ارتباطاً وثيقاً بالمسائل البيئية والإنمائية،

وإذ تعيد تأكيد مبادىء وأهداف خطة العمل العالمية للسكان[٩٥] التي أكدت ووسعت في المؤتمر الدولي المعني بالسكان[٩٦]،

---

(٩٢) A/45/281-E/1990/66 و Corr.1.

(٩٣) A/C.2/44/6، المرفق.

(٩٤) انظر: الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٠، الملحق رقم ٩ (E/1990/29)، المرفق الأول.

(٩٥) انظر: تقرير مؤتمر الأمم المتحدة العالمي المعني بالسكان، بوخارست، ١٩ ـ ٣٠ آب/أغسطس ١٩٧٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.75.XIII.3)، الفصل الأول.

(٩٦) انظر: تقرير المؤتمر الدولي المعني بالسكان، مكسيكو، ٦ ـ ١٤ آب/أغسطس ١٩٨٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.84.XIII.8 والتصويب).